

Distr.: General
12 July 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

البند ١٢٢ (ت) من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية

والمنظمات الأخرى: التعاون بين الأمم المتحدة

ومنظمة شانغهاي للتعاون

رسالة مؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم إعلان أستانا الصادر بمناسبة الذكرى العاشرة لتأسيس
منظمة شانغهاي للتعاون (انظر المرفق) والذي وقعه رؤساء جمهورية الصين الشعبية
وجمهورية كازاخستان وجمهورية قيرغزستان والاتحاد الروسي وجمهورية طاجيكستان
وجمهورية أوزباكستان في اجتماع مجلس رؤساء الدول الأعضاء في منظمة شانغهاي للتعاون
الذي عقد في أستانا في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١١.

وأرجوا ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة
في إطار البند ١٢٢ (ت) من جدول الأعمال.

(التوقيع) لي باودونغ

السفير

الممثل الدائم لجمهورية

الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة



[الأصل: بالروسية والصينية]

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١١ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة إعلان أستانا بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لتأسيس منظمة شانغهاي للتعاون

نحن رؤساء الدول الأعضاء في منظمة شانغهاي للتعاون، عملاً بما جاء في اجتماع مجلس رؤساء الدول، الذي عقد في أستانا في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١١، إحياء للذكرى العاشرة لتأسيس منظمة شانغهاي للتعاون، نعلن ما يلي:

أولاً

كان القرار الذي اتخذ منذ عشر سنوات بتأسيس منظمة شانغهاي للتعاون خطوة استراتيجية تاريخية. وأصبحت منظمة شانغهاي للتعاون في غضون هذه الفترة رابطة متعددة الأطراف ذات هبة وتحظى بالاعتراف على الصعيد العالمي، وتعمل بنشاط على تعزيز السلام والتنمية في المنطقة، والتصدي بفعالية للتحديات والتهديدات المعاصرة.

ويضرب القرار الذي اتخذته الدول الأعضاء في المنظمة في بداية القرن الحادي والعشرين، بشأن خيار العمل من أجل تعميق علاقات حسن الجوار والصداقة والشراكات في المنطقة، مثلاً يحتذى على صعيد المجتمع الدولي فيما يتعلق بكيفية تحقيق نتائج ملموسة وذات أهمية في مجال العمل الإنمائي المشترك.

وقد أرست الدول الأعضاء في المنظمة، من منطلق التزامها الصارم بمبادئ وأحكام ميثاق المنظمة ومعاهدة العلاقات طويلة الأجل لحسن الجوار والصداقة والتعاون بين الدول الأعضاء فيها، أساساً متيناً للعمل الجماعي الفعال في المنظمة، من أجل كفالة استتباب السلام والأمن والاستقرار، فضلاً عن تطوير علاقات التعاون المتعدد الأطراف في المجالات السياسية والاقتصادية والإنسانية وغيرها من المجالات الأخرى، في جميع أرجاء منطقة المنظمة.

ثانياً

نبحث المنظمة، خلال عشر سنوات، في الانتقال من إنشاء المؤسسات إلى إقامة آليات فعالة للتعاون في مختلف المجالات.

١ - يكفل المستوى الرفيع من الثقة المتبادلة المتأصلة في الاجتماعات العادية للهيئات الرئيسية للمنظمة (مجلس رؤساء الدول ومجلس رؤساء الحكومات ومجلس وزراء الشؤون الخارجية) اتخاذ إجراءات متضافرة بشأن أهم جوانب عمل المنظمة، مع تعزيز التعاون الذي يحقق المصالح المتبادلة في مختلف المجالات.

٢ - جرى تأسيس تعاون أمني فعال من أجل التصدي للإرهاب والتطرف والترعات الانفصالية، ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وأنشئت، في إطار الجهود الجماعية لمكافحة التهديدات والتحديات الجديدة، آليات لعقد اجتماعات منتظمة على مستوى أمناء مجالس الأمن، والمدعين العامين، ورؤساء القضاء، ووزراء الدفاع وحالات الطوارئ والشؤون الداخلية والأمن العام، ورؤساء وكالات مكافحة المخدرات.

٣ - واعتمدت برامج وخطط طويلة الأجل في مجالي التجارة والاقتصاد، بهدف كفالة تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء في المنظمة. وتسهم في تحقيق هذا الهدف الاجتماعات التي يعقدها الوزراء المسؤولون عن الشؤون الخارجية والأنشطة التجارية والاقتصادية والنقل والزراعة والتمويل، ورؤساء المصارف الوطنية. وشارف العمل في مجلس رجال الأعمال ورابطة المصارف على الوصول إلى مرحلة التنفيذ.

٤ - وتحسن مستوى التعاون الثقافي والإنساني، وأسهم في تحقيق التقارب الروحي وفي إقامة حوار بين الثقافات وسط شعوب الدول الأعضاء في المنظمة. ويتزايد التعاون الذي تشهده اجتماعات وزراء الثقافة والصحة والعلم والتكنولوجيا، وكذلك التعاون في منتدى المنظمة.

٥ - وتعمل الهيئات الدائمة (الأمانة في بيجين، والجهاز الإقليمي لمكافحة الإرهاب في طشقند) بشكل فعال وتؤدي دوراً مهماً في مجال التنفيذ العملي للاتفاقات والترتيبات المبرمة في إطار المنظمة. وساعد اعتماد النظام الداخلي للمنظمة والنظام الأساسي للموظفين في هيئتها الدائمة على إضفاء السمة المؤسسية على عمل المنظمة.

٦ - وتتسم المنظمة بالانفتاح تجاه التعاون مع الدول الأخرى، ومع المنظمات الدولية والإقليمية كذلك. ويشمل تعاونها المتعدد الأوجه دولا تتمتع بمركز المراقب (إيران وباكستان ومنغوليا والهند) وشركاء في الحوار (بيلاروس وسري لانكا). وجرى تأسيس شراكات مع الأمم المتحدة، ورابطة الدول المستقلة، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، والجماعة الاقتصادية الأوروبية الآسيوية، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومنظمة التعاون الاقتصادي.

ثالثا

يلاحظ رؤساء الدول مع الارتياح، النهج المتسقة على نطاق واسع، التي اعتمدها الدول الأعضاء في المنظمة تجاه التصدي للتحديات العالمية والإقليمية، ويؤكدون استعدادهم للتعاون بشكل وثيق في الساحة الدولية.

وتشهد العلاقات الدولية تغيرات هامة وتحولات جذرية. ويشهد واقع الحال في مجالات الشؤون السياسية والاقتصاد والمالية المعاصرة تغيرات سريعة. وأصبحت الجهود المشتركة الفعالة الرامية إلى مكافحة التحديات الأمنية العالمية وضمان التنمية المستدامة قضايا متعاظمة الأهمية ومشاركة بين جميع الدول.

وأضحت مسائل إنشاء ساحة أمنية غير قابلة للتجزئة لجميع الدول بلا استثناء، والتعاون القائم على الازدهار وتوافق الآراء بشأن قضايا الواقع المعاصر، ونبذ محاولات كفالة أمن جهة مفردة على حساب الآخرين، مهام ذات أولوية.

ولا تزال الإنسانية تواجه تهديدات وتحديات من قبيل عدم الاستقرار المالي والاقتصادي والتراعات الإقليمية وانتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية ونقص الأغذية وتغير المناخ. وأكدت الأحداث المأساوية الأخيرة في اليابان ضرورة توحيد جهود المجتمع الدولي للقضاء على تهديدات هذا العصر، بما في ذلك وضع تدابير لتقديم المساعدة في الوقت المناسب للبلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان.

ويعرب رؤساء الدول عن القلق العميق إزاء عدم الاستقرار في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، ويدعون إلى كفالة تحقيق استقرار الأوضاع في المنطقة في أقرب وقت ممكن. وتدعم الدول الأعضاء في المنظمة التطورات الديمقراطية في دول المنطقة، مع مراعاة الخصائص الثقافية والتاريخية لكل دولة. ويشيرون إلى وجوب حل النزاعات والأزمات الداخلية بالطرائق السلمية من خلال الحوار السياسي. ويجب أن تهدف الإجراءات المتخذة من جانب المجتمع الدولي إلى تعزيز المصالحة الوطنية، وأن تنفذ بشكل صارم على أساس القانون الدولي، مع الاحترام الكامل لاستقلال الدول وسيادتها وسلامة أراضيها، والتمسك بمبدأ عدم التدخل في شؤونها الداخلية. وتؤكد الدول الأعضاء في المنظمة في هذا السياق، على ضرورة وقف المجاهمة المسلحة في ليبيا، ووجوب الالتزام الصارم من قبل جميع الأطراف المعنية بقراري مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١) و ١٩٧٣ (٢٠١١).

وتقف الدول الأعضاء في المنظمة على أهبة الاستعداد للتعاون مع الأطراف الأخرى في المجتمع الدولي، من أجل تيسير تحقيق السلام والاستقرار والتنمية على الصعيدين الإقليميين

والعالمي، وتعزيز الديمقراطية في العلاقات الدولية والحفاظ على سيادة القانون الدولي في مجال الشؤون العالمية.

رابعاً

يؤكد رؤساء الدول أن المجالات ذات الأولوية في الأنشطة الدولية للمنظمة تشمل تعزيز وتطوير العلاقات مع الأمم المتحدة فيما يتصل بمكافحة التهديدات والتحديات الجديدة، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والثقافية.

وتؤدي الأمم المتحدة، المنظمة الوحيدة ذات الشرعية المعترف بها عالمياً، دوراً محورياً في صون السلام والأمن في العالم، وتعزيز التنمية المشتركة وتعميق التعاون الدولي. وتدعم الدول الأعضاء في المنظمة تعزيز سلطة وفعالية الأمم المتحدة من خلال الإصلاح التدريجي، فضلاً عن مواصلة تعزيز قدرتها على التصدي بشكل مناسب وسريع للتحديات والتهديدات.

وتؤكد الدول الأعضاء ضرورة أن تواصل جميع الأطراف المعنية المشاورات المتعددة الأطراف من أجل وضع نهج شامل ويتمتع بأوسع تأييد ممكن لإصلاح الأمم المتحدة ومجلس الأمن. وتستدعي كفالة التماسك وسط الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الابتعاد عن وضع أطر زمنية مصطنعة لعملية التفاوض، وعدم تقديم المشاريع للمناقشة قبل الأوان، ويشمل ذلك ما يستبعد منها بعض جوانب عملية التفاوض، وما يفتقر منها، في مرحلة معينة، إلى تأييد الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء.

وترى الدول الأعضاء في المنظمة أن محفل الأمم المتحدة يمثل عنصراً أساسياً من عناصر تعاونها على مكافحة الإرهاب الدولي، وتؤكد أهميته في كفالة العمل المشترك على تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وتطبيق معايير الاتفاقيات العالمية لمكافحة الإرهاب وأحكام القرارات ذات الصلة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

خامساً

وتدعو الدول الأعضاء في المنظمة إلى التقيد الصارم بأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي يتمثل هدفها في درء انتشار الأسلحة النووية وإتاحة إمكانية إحراز المزيد من التقدم تجاه نزع السلاح النووي، وكفالة تطوير تعاون دولي واسع النطاق في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

ويشكل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا عناصر هاماً في صون السلام والأمن في المنطقة، من شأنه أن يسهم بقدر كبير في تعزيز عدم الانتشار النووي ورفع

درجة الأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. وسيكون توقيع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على البروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا خطوة فعالة في هذا الاتجاه.

وتؤمن الدول الأعضاء بأن تطوير قذائف بالسستية دفاعية من جانب واحد وبلا حدود، من قبل دولة أو مجموعة صغيرة من الدول، حري بأن يلحق الضرر بالاستقرار الاستراتيجي والأمن الدولي.

وتؤيد الدول الأعضاء استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بوجه حصري، وتؤكد ضرورة كفالة أمن الأنشطة الفضائية، وضرورة أن تجري، في إطار مؤتمر نزع السلاح في جنيف، صياغة مشروع معاهدة ملزمة قانوناً بشأن حظر نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، ومنع استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد الأجرام في الفضاء الخارجي.

سادسا

يلاحظ رؤساء الدول مع الارتياح، أن منظمة شانغهاي للتعاون صارت جزءاً هاماً في شبكة شراكات ناشئة من العلاقات المتعددة الأطراف في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، في غضون السنوات العشر التي انقضت منذ تأسيسها.

وتدعو المنظمة إلى صون السلام والاستقرار والازدهار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتفضل إقامة أمن يتسم بالانفتاح والشفافية والإنصاف على أساس من التعاون، واستناداً إلى معايير ومبادئ القانون الدولي وعدم الانحياز، مع مراعاة المصالح المشروعة لجميع الأطراف على النحو الواجب.

سابعا

ولا تزال الأولويات الأمنية الرئيسية لمنظمة شانغهاي للتعاون تتمثل في الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب والتطرف والتزعات الانفصالية. وتدين الدول الأعضاء في المنظمة بقوة أية مظاهر من هذا القبيل، وتعرب عن اعتزامها مواصلة العمل المشترك على تنفيذ أحكام اتفاقية شنغهاي لمكافحة الإرهاب والتطرف والتزعات الانفصالية، وأحكام اتفاقية منظمة شانغهاي للتعاون المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

وأشارت الدول الأعضاء في المنظمة إلى أن الجريمة العابرة للحدود والاتجار غير المشروع بالمخدرات يشكلان تهديدا خطيرا للمجتمعات المعاصرة. ويتمثل الغرض من

استراتيجية المنظمة المتعلقة بمكافحة المخدرات للفترة ٢٠١١-٢٠١٦، في تعزيز التعاون العملي من أجل درء الآثار السلبية لخطر المخدرات وكفالة تحقيق التنمية المستدامة في منطقة المنظمة، من خلال الجهد المشترك.

وتشكل التهديدات الناشئة والحقيقية لأمن المعلومات مصدر قلق بالغ. وتتطلب مكافحة الجريمة الإلكترونية، التي أضحت ذات أبعاد عالمية وعبر وطنية، بذل جهود مشتركة وقيام تعاون دولي واسع النطاق. وتعرب الدول الأعضاء في المنظمة عن استعدادها لتكثيف تعاونها في مجال أمن المعلومات على الصعيد الدولي.

وفي ضوء هذه التطورات والتهديدات العالمية، تكتسب تهئية الظروف السياسية والاجتماعية وغيرها من الظروف الأخرى التي قد تمنع انبعث الفكر المتطرف والدعاية الإرهابية، أهمية خاصة.

وتؤيد منظمة شانغهاي للتعاون تأسيس دولة أفغانستان بوصفها دولة مستقلة ومحايدة وسلمية ومزدهرة. ويشكل تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان عاملاً رئيسياً في صون الأمن الإقليمي والدولي. وستواصل الدول الأعضاء في المنظمة تقديم المساعدة إلى شعب أفغانستان الصديق في جهوده الرامية إلى إعادة إعمار البلد.

ثامنا

يتمثل أهم أهداف منظمة شنغهاي للتعاون في تعزيز رفاه شعوب بلدان المنظمة وتحسين نوعية حياتها.

وترى الدول الأعضاء في المنظمة أنه يتعين على المنظمة الاستمرار في التركيز على تنفيذ الخطط المشتركة للتغلب على تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وكفالة النمو المستدام والمتوازن للاقتصادات الوطنية. وتدعو الدول الأعضاء في المنظمة إلى مواصلة إصلاح الأنظمة المالية الدولية، وتعزيز تنسيق السياسات ودعم التعاون في مجال الرقابة المالية والإشراف المالي. وسيستمر الحوار بشأن الكفالة الفعالة لاستقرار النظم المالية في الدول الأعضاء.

وتعترم الدول الأعضاء في المنظمة تشجيع قيام مشاريع مشتركة كبيرة الحجم في مجالات من قبيل النقل والاتصالات، والأعمال الزراعية، والتقنيات المبتكرة التي تحقق وفورات الطاقة، والتجارة والسياحة. وسيجري تسريع إقامة آليات التمويل المناسبة. وسيؤدي إدخال هذه المشاريع إلى حدوث توسع ملحوظ في الأنشطة التجارية المتبادلة وقيام أسواق جديدة وإعطاء زخم كبير للتنمية الإقليمية وتنويع ممرات النقل بين آسيا وأوروبا.

وسيجري تشجيع النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء في المنظمة من خلال مواصلة تنفيذ خطة العمل المتعلقة بتنفيذ برنامج التعاون التجاري والاقتصادي المتعددة الأطراف بين هذه الدول، الذي اعتمد في الأستانة، في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

ويدعو رؤساء الدول إلى اضطراد زيادة حجم التعاون التجاري والاقتصادي والاستثماري في منطقة المنظمة، بما في ذلك الاستفادة من قدرات الدول المتمتعة بمركز المراقب والشركاء في الحوار.

تاسعا

تشير الدول الأعضاء إلى أهمية عمل المنظمة في المجالين الثقافي والإنساني، الذي يمثل هدفه الرئيسي في تعزيز العلاقات المتبادلة لحسن الجوار والصداقة والتعاون. وسترکز المنظمة بوجه خاص في أعمالها اللاحقة، على تعزيز التعاون في مجالات الثقافة وحماية البيئة والعلم والتكنولوجيا والابتكار والصحة والسياحة والرياضة.

ومن المهم أيضا استمرار التعاون في مجال التصدي للتهديدات الناجمة عن الكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان.

عاشرًا

ستواصل المنظمة منح الأولوية للتعاون في مجالات الأمن والاقتصاد وتعزيز الرفاهية العامة. وتعتزم الدول الأعضاء مواصلة تعزيز التعاون بروح من الثقة المتبادلة والمنفعة المتبادلة والمساواة والمشاورات المتبادلة واحترام التنوع الثقافي والرغبة في التنمية المشتركة، بالاستناد إلى منجزات السنوات السابقة. وستعمل سويًا على تنفيذ جميع الأهداف والمبادئ الأساسية للصكوك الرئيسية للمنظمة.

ونعلن نحن رؤساء الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون، بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لتأسيس المنظمة، أن المنظمة ستحقق أهدافها وغاياتها بفعالية، من أجل صون السلام والاستقرار وكفالة الازدهار في منطقتها.

(توقيع) الرئيس ديمتري ميدفيديف

الاتحاد الروسي

(توقيع) الرئيس إسلام كريموف

جمهورية أوزبكستان

(توقيع) الرئيس هو جين تاو
جمهورية الصين الشعبية

(توقيع) الرئيس إيمومالي رحمان
جمهورية طاجيكستان

(توقيع) الرئيسة روزا أوتونبايفا
جمهورية قيرغيزستان

(توقيع) الرئيس نور سلطان نزارباييف
جمهورية كازاخستان

أستانا، ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١١